

# CENTER FOR CONSTITUTIONAL



## أير بي إن بي (Airbnb) تخضع للبلطجة القانونية للمستوطنين الإسرائيليين

### مجموعة الحقوق: أير بي إن بي تنتهك حقوق الإنسان

٩ أبريل ٢٠١٩ نيويورك - اليوم، ردًا على الأخبار التي تفيد بأن شركة أير بي إن بي وافقت على إنهاء قضية رفعها المستوطنون الإسرائيليون بسبب قرارها بإلغاء قائمة الممتلكات في المستوطنات الغير القانونية في الضفة الغربية في الأرض الفلسطينية المحتلة، أصدر مركز الحقوق الدستورية البيان أدناه. مركز الحقوق الدستورية تدخل وقام بتقديم دعاوى مضادة في القضية الشهر الماضي نيابة عن ملاك الأراضي الفلسطينيين وسكان الضفة الغربية الذين تمثل ممتلكاتهم نفس الممتلكات التي أدرجها المستوطنون في موقع أير بي إن بي أو الذين يتعرضون للتمييز من قبل المستوطنين، بحجة أن أعمال المستوطنين تشكل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية والتمييز على أساس الدين والأصل القومي.

"إننا نشعر بالفزع لأن أير بي إن بي خضعت للبلطجة القانونية للمستوطنين الإسرائيليين واعادة الى القائمة الممتلكات في المستوطنات الغير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة. يعكس قرار أير بي إن بي عدم وجود التزام مخيفًا لحق حقوق الإنسان. عندما قدمنا مطالبات مضادة نيابة عن الفلسطينيين الذين يمتلكون بالفعل الأراضي المدرجة في القائمة بصورة غير قانونية، وضعنا ووضحنا انتهاكات القانون الدولي والمحلي التي ارتكبتها المستوطنون، بما في ذلك جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. بالتراجع عن قرارها بعدم إدراج الممتلكات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، تنتهك أير بي إن بي التزاماتها الدولية لحقوق الإنسان، ويمثل هذا تمييزًا ضد الفلسطينيين".

اماكن الإيجارات المذكورة هي في مستوطنات إسرائيلية فقط يُمنع منها الفلسطينيون سكان الضفة الغربية حسب الأوامر العسكرية الإسرائيلية، وأحيانًا تكون محاطة بحواجز وقواعد عسكرية وبوابات أمنية. ساعد العديد من الإسرائيليين الأمريكيين الذين رفعوا دعوى ضد أير بي إن بي في إقامة المستوطنات اليهودية الغير القانونية في الضفة الغربية والتي تقع فيها العقارات المؤجرة. لقد احتلوا الأرض بمعرفة كاملة أنهم شيّدوا أو استولوا عليها بطريقة غير قانونية. تحظر المادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة نقل المدنيين من القوة المحتلة إلى الأراضي المحتلة (أي المدنيين الإسرائيليين إلى الأرض الفلسطينية المحتلة)، وكذلك النقل القسري للسكان المحليين من أراضيهم. أنشئت المستوطنات وتم الإبقاء عليها على الأراضي الفلسطينية كمجتمعات يهودية خالصة؛ يُمنع السكان الفلسطينيين من الوصول إلى المستوطنات أو الإقامة فيها.

لمزيد من المعلومات، يمكنكم زيارة صفحة قضية مركز الحقوق الدستورية [هنا](#).